

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالسلفية اصطلاحٌ جامعٌ لمعانٍ متكاملةٍ تُطلق - من جهةٍ - للدلالة على منهج السلف الصالح في تلقي الإسلام وفهمه والعمل به، كما تُطلق - من جهةٍ أخرى - للدلالة على مَنْ حافظ على سلامة العقيدة واتباع التشريع والعبادة والعمل بها وَفَّقَ ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من التمسك بالوحي: الكتاب والسنة وتقديهما على ما سواهما، والعمل على مقتضى فهم الصحابة ﷺ ومن يوالونهم من القرون المفضلة قبل أن يحصل الاختلاف والافتراق من أهل الفرق والطوائف وأصحاب المذاهب والنحل الأخرى التي ظهرت وانتشرت في مختلف البلدان والأقطار من الرقعة الإسلامية الكبرى.

فهي في عقيدتها ومنهجها تتميز - إذن - بخصائصٍ وسماتٍ بارزة، إلا أن من المنتسبين إلى هذا المنهج من يصرفون خصائصها ومصطلحاتها الجامعة للمعاني المتكاملة من الدين الإسلامي إلى تضيق عموم شمولها وكمالها وتحجير معانيها، فمن ذلك ما يسمى بالسلفية الجهادية والحزبية - زعموا - التي تفتقر عن السلفية الحققة في المفهوم والشكل والمضمون.

وتظهر جوانب التقاطع مع السلفية الجهادية والحزبية في الحيثيات التالية:

* من حيث الطابع الشمولي للمنهج السلفي:

أن السلفية الجهادية مخالفةٌ للمنهج السلفي الحق - من حيث نطاق مفهومها - فهي تحجرٌ واسعاً فتقيد السلفية بجميع أبعادها الواسعة وتحصرها في دائرةٍ تطبيقيةٍ ضيقةٍ وهي «الجهاد»، وهذا - بلا ريب - تحولٌ رديءٌ من الأحسن إلى السيئ، إذ يتضمن الانتقال من خاصية الشمولية التي يمتاز بها المنهج السلفي ويجرده منها، ويحصر شموليته في فرضٍ تكليفيٍّ - وهو الجهاد - دون بقية التكاليف الشرعية.

وهذه - يقيناً - صورةٌ مجزأةٌ للإسلام لا تتلاءم مع الطابع الشمولي للسلفية في عرض رسالة الإسلام بجوانبها المتعددة في العقيدة والعبادة والسلوك والأخلاق والسياسة والاقتصاد ونحو ذلك عرضاً شاملاً في وحدة متكاملة.

* من حيث نشأة مذهب السلف:

فمذهب السلف أصيلٌ في نشأته، ضاربٌ جذوره في أغوار الماضي إلى الحقبة النبوية، بينما السلفية الجهادية والحزبية - بهذا الشكل الاصطلاحي - بقدر ما هو غريبٌ وبعيدٌ عن مضمون السلفية بمعانيها المتكاملة فهو في ذات الوقت مصطلحٌ محدثٌ وخطيرٌ تولد مصطلحه حديثاً وانتشر بعد أحداث هدم برجَي التجارة الأمريكيَّين، واتَّصفه بالسلفية أورث شُبُهًا ومخادعةً خطافةً للقلوب الضعيفة الفاقدة لمعايير التمييز بين الحق والباطل.

* من حيث مفهوم الجهاد:

أما من حيث مفهوم الجهاد وشروطه - بغض النظر عن نبل المقصد الجهادي، إذ هو ذروة سنام الإسلام وأفضل فرائضه بعد الأركان الخمسة - فإن الجهاد - بمفهومه الواسع - عند أتباع السلف ينضبط بشروطٍ منها: أن يكون - من حيث مبدئه - مشروعاً وموكولاً إلى الإمام العام واجتهاده، وتلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك^(١)، فضلاً عن إعداد العدة المادية وشرعية الراية ونحو ذلك ممَّا ينضبط به الجهاد في سبيل الله والمسائل الأخرى المتعلقة به^(٢).

(١) انظر: «الغني» لابن قدامة (٢٥٢/٨، ٣٦٤).

(٢) راجع المقال الموسوم بـ: «في التفريق بين الجهاد ودفع الصائل» من رسالة:

«شرف الانتساب إلى مذهب السلف» (٥١).

هذا - وبصرف النظر عن نوعية الجهاد طلباً كان أو دفعاً - فإن الملاحظ أن معظم الرايات الجهادية المرفوعة في عصرنا هذا في عموم الدول العربية آلت - بطريق أو بآخر - إلى اختيار الاشتراكية كنظام حكم ثم بعده اتخاذ الديمقراطية والتعددية الحزبية بالنظر الغربي دستوراً لنظامها السياسي بعد أن تستولي على الحكم، وهذا بمباركة الغرب الحاقِد إلا ما رحم ربك والله المستعان.

غير أن المنطلقات الجهادية عند أصحاب السلفية الجهادية المخالفة للمنهج السلفي الحق تكمن في تأسيس حركتهم على مبدأ عدم العذر بالجهل في المسائل العقدية، وفي طليعة ذلك الحكم بغير ما أنزل الله، بعيداً عن الضوابط والمقاصد المرعية^(٣)، الأمر الذي أنجر عنه تكفير الحُكَّام المسلمين لعدم تحكيمهم لشرية الله تعالى، ثم سرى التكفير - تبعاً لهم - على سائر الرعية، ومن خلال تلك المنطلقات صارت دار الإسلام - عندهم - دار حربٍ وجهادٍ، وبغض النظر عن صحة ماهية دار الكفر ودار الإسلام وصفتيهما فقد أخذ

(٣) ومن الضوابط الشرعية في العذر بالجهل: تناسُّبه مع التجاوز عن النقص البشري وانخفاض منزلة الجاهل ونقص إيمانه على قدر جهله، وتناسُّبه مع أحوال الناس وتفاوت مداركهم من حيث القوة والضعف، وتناسُّبه - أيضاً - مع أحوال بيئتهم - مكاناً وزماناً - من جهة مظنة العلم من عدمه، والنظر إلى نوعية المسائل المجهولة من جهة الوضوح والخفاء، مع مراعاة التفريق في الحكم بين أحكام الدنيا والآخرة، فإذا ما روعيت شروط العذر بالجهل وضوابطه فإن الجاهل لا يستحق العقوبة الدنيوية والأخروية حتى تُقام عليه الحجة، لأن العقوبة والعذاب متوقَّعان على بلاغ الرسالة بغض النظر عن قبح المعصية وتسمية فاعلها بها. [انظر ضوابط مسألة العذر بالجهل في: «توجيه الاستدلال بالنصوص الشرعية على العذر بالجهل في المسائل العقدية» (٦٠)].

كما يتناسب العذر بالعجز مع أحوال الناس وطاقتهم وقدراتهم، لذلك كان العجز عن أداء ما شرع الله عز وجل من الموانع التي تمنع التكفير، فهذا النجاشي ملك النصاري في الحبشة لم يهاجر ولم يجاهد، وعذره الله لعجزه وأنزل فيه قرآناً يتلى، بل يُعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بين قومه بشريعة الإسلام لأن قومه لا يُقرُّونه على ذلك، وكذلك ما أخبر الله به من حال مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون، ومن حال امرأة فرعون، وكما كان يوسف الصديق ﷺ مع أهل مصر، فإنهم كانوا كثاراً ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١٧/١٩ - ٢٢١)].

أما المقاصد الشرعية فإن المعلوم في القواعد الشرعية العامة أن إزالة المفسدة بمثلها أو بما هو أعظم منها لا يجوز شرعاً بالإجماع، فالضرر - إذن - يُزال بلا ضرر، ولهذا قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «مجموع فتاويه» (٢٠٤/٨) في معرض بيان إزالة السلطان الكافر: «أما إذا لم تكن عندهم قدرة فلا يخرجون، أو كان الخروج يسبب شراً أكثر فليس لهم الخروج، رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها أنه: لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخفِّفه، أما درء الشر بشراً أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين».

مفهوم « الجهاد » عند السلفية الجهادية طابعاً حركياً تشكّل في فِرَقٍ ثورية قائمة على نزع اليد من طاعة أولي الأمر وكل أعوانهم والخروج عليهم قولاً وعملاً بالثورة عليهم وما يعقبها من إحداث الفوضى الاجتماعية والاضطرابات الأمنية لزعة كيان الدولة المسلمة.

فظهر جهادهم الثوري في غير المسلك السلفي الصحيح الذي يريدون الانتماء إليه ظلمًا وكذبًا وزورًا بترويع الأمنين والمعاهدين والمستأمنين وسفك دمائهم بالعمليات الانتحارية والتفجيرية والاغتيالات وإتلاف المنشآت وتخريب الممتلكات، وهذا ما تأباه السلفية في عدلها واعتدالها بين المناهج الأخرى وتكر قبحه، وبذلك يتحوّل المجاهدون إلى ثوار في مبارزة الحاكم ومنازعة الحكم، متّخذين اصطلاح السلفية درعًا وترسًا للتمعية والمغالطة، وهو الأمر الذي يسهم - بطريق أو بآخر - في إضعاف شوكة المسلمين وحلول الشقاق فيما بينهم والتمكين لأعداء المسلمين من اليهود والنصارى من التسلط على الأمة الإسلامية.

ولا يمتلك - حاليًا - صاحب القرار حرية التدبير والتسيير إلا في محيط ما يُمليه العدو المتربص صاحب السيادة الفعلي بما بسطه من نفوذ على الأمة بهيكله الإيديولوجية والتشريعية وبتدخله في شؤونها على وجه يمس سيادة المسلمين وشرفهم.

❖ من حيث مآل الخروج على الحكام:

لم تتحقّق في خروجهم وثورتهم مقاصد التشريع، بل كانت نذير شؤم وفساد في الأرض، والناظر في حصيلة نتائج خروجهم الثوري يجدّها مريرة ووبالاً في حقّ أمة مسلمة ضعيفة، وثقيلة على الوضع الداخلي في حقّ بلد مسلم متداعية عليه الأمم، ثم إن ما يدعى بالسلفية الجهادية التي ترفع شعار إقامة شرع الله وأمره وتنادي بالخروج على الحكام ما فتئت تقتلع الحاكم بالقوّة - بغض النظر عن صفته، كافرًا كان أو فاسقًا - وقد يكون بالاستجداد بالكفر والتعاون معهم، لكن سرعان ما تقيم - بعد خلعه - نظامًا غير إسلامي هي بنفسها تكفر به على غرار ما كان عليه الإمام الحاكم المخلوع أو أضّر منه وأسوأ.

والنتيجة الحتمية لهذا الخروج - في بعدها المقاصدي - وبغض النظر عن الآثار العميقة المنعكسة سلبيًا على هذه الأمة على جميع الأصعدة، فإنها تؤدي بالضرورة إلى تهفّر الدعوة إلى الله وتعطيل العمل الدعوي بصورة عامّة، وشلّ بعض الجوانب الإصلاحية والتربوية بصورة خاصّة.

أمّا أهل السنة السلفيون فلا يداهنون ولاّة الأمر بباطل ولا يمدحونهم على معصية بنفاق ولا يزيّنون لهم الباطل ويتاجرون بعلمهم، وإنما عرّفوا بالصدق في مناصحة الحكام لأنّ مناصحتهم منافية للغلّ والغشّ، كما عرّفوا بالصدق بالحقّ وبيانه بأسلوب الحكمة والموعظة الحسنة من غير تعنيف ولا تحريض على الخروج ولا اغتيال ولا تفجير، ولا يرضون بهذه الأمور إلا ما كانت الشدّة والغلظة في مجالها الحقّ الصحيح وبالوجه المشروع.

❖ من حيث التعامل مع الحكام:

ومن جوانب المفارقة مع ما يسمّى بالسلفية الجهادية أو الحزبية أنهم لا يصبرون على جور الأنثمة وحيف الحكام، ولا يدعّون لهم بالصلاح والعافية، وإنما يطعنون فيهم بأنواع أساليب الطعن والقدح من السبّ والشتم واللعن والتكفير والانتقاص والتشهير بعيوبهم والتشنيع عليهم على رؤوس المنابر وفي المحافل، وفي مختلف وسائل الإعلام، قصّد تأليب العامة عليهم وتحريكها نحو متاهات الفتنة ودمار الخروج، فالسلفية الجهادية المزعومة لا تلتزم بالجماعة وطاعة الإمام في المعروف، بل ترى القتال في الفتنة - التي تحدثه - واجبًا وتذكي نار الفتنة على أوسع نطاق ممكن.

وهذا مخالف لما عليه أهل السنة السلفيون من وجوب الصبر على جور الحكام، وعدم التشهير بعيوبهم أو الطعن فيهم بالسبّ واللعن وغيرهما عملاً بقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي»^(٤)، وبقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ»^(٥)، وقول أنس بن مالك ﷺ: «نَهَانَا كَبْرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٥٧)، ومسلم (١٨٤٥)، من حديث أسيد بن حضير.

(٥) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩)، من حديث ابن عباس.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا أَمْرَاءَكُمْ وَلَا تَعِشُوهُمْ وَلَا تَبْغُضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ»^(٦)، وضمن هذا المعنى قال ابن تيمية رحمه الله: «مذهب أهل الحديث: ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح برّ أو يستراح من فاجر»^(٧)، ونقل النووي رحمه الله مذهب جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين في شأن الإمام الحاكم حيث قال: «لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويله للأحاديث الواردة في ذلك»^(٨)، بل إن أهل السنة السلفيين يستحبّون الدعاء للسلطان بالصلاح والعافية، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها للسلطان»^(٩)، قال الآجزي رحمه الله: «قد ذكرت من التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله تعالى عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأنثمة وحيف الأمراء ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله تعالى كشف الظلم عنه وعن المسلمين، ودعا للوالة بالصلاح وحجّ معهم، وجاهد معهم كلّ عدو للمسلمين، وصلى معهم الجماعة والعيدين، فإن أمره بطاعة فأمكنه أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمره بمعصية لم يطعهم، وإذا دارب الفتن بينهم لزم بيته وكفّ لسانه ويده، ولم يهوّ ما هم فيه، ولم يُعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الصراط المستقيم إن شاء الله»^(١٠).

أمّا موقف أهل السنة السلفيين من الفتنة فهو وجوب ترك القتال فيها عملاً بقوله ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ»

(٦) «السنة لابن أبي عاصم» (٤٧٤)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٨٧/٢١).

(٧) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٤٤/٤).

(٨) «شرح مسلم» للنووي (٢٢٩/١٢).

(٩) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٩١/٢٨)، «كشف القناع» للبهوتي (٢٧/٢).

وهو منقول - أيضًا - عن الفضيل بن عياض رحمه الله. [انظر: «حلية الأولياء وطبقات

الأصفياء» لأبي نعيم (٩١/٨).]

(١٠) «الشرية» للآجزي (٣٧١/١).

وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَشَتَّرَفَهُ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ» (١١)، ولنهيهِ ﷺ عن القتال في الفتنة بقوله: «كُونُوا أَخْلَاسَ بَيُوتِكُمْ» (١٢)، وبدل عليه - أيضاً - حديث حذيفة بن اليمان ﷺ حين قال له ﷺ: «تَلَزَمْ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، قُلْتُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟» قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَتَوَّأْنُ تَعْضُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يَذْرُوكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ» (١٣).

قال ابن تيمية رحمته الله مبيّناً مذهب أهل السنة في ذلك: «نهى النبي ﷺ عن القتال في الفتنة وكان ذلك من أصول السنة، وهذا مذهب أهل السنة والحديث وأئمة أهل المدينة من فقهاءهم وغيرهم» (١٤).

❖ من حيث الدعوة إلى التوحيد والاتباع:

ومن جوانب المفارقة والتقاطع مع ما يُدعى بالسلفية الجهادية المباينة للمنهج السلفي الحق أنها حركة ثورية تزهد في أسس دعوة الرسل المتجلية في التوحيد والاتباع والقيام على تجسيدهما في أرض الواقع بما تمليه المرحلة المكية النبوية - تخلية وتحلية، تصفية وتربية -، وذلك بالابتعاد عن العمل الحركي والتعويل على العمل الدعوي والتربوي القائم على أساس تجريد التوحيد من الشراكيات والضلالات، ونبد جميع السبل إلا سبيل محمد ﷺ، ومحاربة البدع والتعصّب المذهبي والتفرّق الحزبي، ونحو ذلك ممّا يتّبع به المنهج السلفي في خصائصه ومقوماته.

❖ من حيث التعامل مع العلماء:

كما أنّ هذه الفرقة المخالفة للمنهج السلفي الحق - من جهة

(١١) أخرجه البخاري (٣٦٠١)، ومسلم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٢) أخرجه أحمد (١٩٦٦٢)، وأبو داود (٤٢٦٢)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٩/٤) عند الحديث (١٥٣٥)، والأرنؤوط في تحقيق «جامع الأصول» (٩/١٠).

(١٣) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(١٤) «الاستقامة» لابن تيمية (٣٢/١).

أخرى - تستصغر شأن علماء السنة السلفيين الناصحين لهم بعدم التحزّب والخروج وبالبعد عن الفتن، فهي لا تنظر إليهم إلا بعين الحقارة ولا تأخذ عنهم إلا ما يوافق هواها، فتنتقص من قدرهم وتتجاسر عليهم وعلى ما يحملونه من علم نافع صحيح باللمز والغمز والطنن بألفاظ كاذبة وأوصاف خاطئة وبيانات مغرضة وتعتهم تارة بـ «مرجئة الفقهاء»، وتارة بـ «جهلة فقه الواقع»، وتارة بـ «العملاء»، وأخرى بـ «علماء السلاطين أو البلاط» أو «أتباع بغلة السلطان»، كما جرّت عليه سنة المبطلين الطاعنين في أهل السنة السلفيين، وهي مرن علامات أهل البدع: الوقعية في أهل الأثر، وهم بريئون من تلك الألقاب والنعوت والمعائب وليسوا لها أهلاً، ولا يلحق بأهل السنة منها شيء إلا ما عُرِفوا به من أسماء «أهل الحديث» أو «أهل السنة» أو «السلفيين»، ومتى وُجدت أمة ترمي علماءها وأخبارها وصفوتها بالجهل والنقص فإنّ ذلك يأذن بفتح باب فتنة وهلكة، وأعداء الإسلام في كل مكان يسعدون بمثل هذا الأذى والبهتان.

وأهل السنة السلفيون يعلمون أنّ السنة توقير العلماء الربّانيين وتقديرهم واحترامهم ومحبتهم، ويعترفون لهم بحقوقهم ومنزلتهم، ولا ينسبون لهم العصمة، ويضعون ثقتهم فيهم، ويعملون بنصائحهم وتوجيهاتهم، ويصونون أسنتهم عن تجريحهم وذمهم، فإنّ هذا الخلق تجاههم معدود من وجوه الإحسان، ولا يخفى أنّ الإحسان جزء من عقيدة المسلم وشطر كبير من إسلامه، قال الصابوني رحمته الله: «وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب، وليسوا إلا أهل السيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوة، قد وفّقهم الله جلّ جلاله لاتباع كتابه، ووحيه وخطابه، والافتداء برسوله ﷺ في أخباره التي أمر فيها أمّته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنّته» (١٥).

(١٥) «عقيدة السلف» للصابوني (١٠٧).

❖ من حيث المشاركة السياسية:

ومن الفوارق - أيضاً - مع المسماة بالسلفية الجهادية والحزبية سعيها - من حيث الغاية والمقصد - إلى الخروج على الحاكم ولو برضاه وإقراره عن طريق الدخول في معترك المجالس النيابية أو البرلمانية التي نازعت الله تعالى في ربوبيته وحقه الخالص في التشريع والحكم، وجعلت الحاكم مشاركاً له في سلطة التشريع، وهذا - بلا شك - منافي لوجوب إفراد الله تعالى في الحكم والتشريع، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (١٦) [الكهف]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْكُمْ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ (١٧) [غافر]، وقال تعالى: ﴿لَهُ الْحُكْمُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (١٨) [الفصل]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٩) [يوسف]، فالسلفية الحقّة تؤمن بأن الله هو الحكم واليه الحكم، وهذا من منطلق النصوص القرآنية الصريحة - بقطع النظر عن آراء الرجال - فاعرف الحقّ تعرف رجاله، بينما السلفية الجهادية والحزبية تحشر نفسها مع المشرّعين غير ما شرعه الله، وتتخذ من الديمقراطية التعددية التي هي حكم الشعب وجميع أساليبها من المظاهرات والمسيرات والإضرابات والاعتصامات (٢٠) مطيّة للوصول إلى الحقّ بالباطل وفقاً للقاعدة الميكافيلية المردودة «الغاية تبرّر الوسيلة»، وما دونها ممّا تبيحه لنفسها أدهى وأمر.

أما أهل السنة السلفيون فهم جماعة أثرية من عهد النبي ﷺ متوازنة مستمرة - كما تقدّم -، ليست حزباً من الأحزاب المعاصرة، بل هي حربٌ تجابه كلّ الفرق التي حادت عن منهج الصحابة رضي الله عنهم بكلّ أشكالها وأنواعها، وتقوّمها بالحجّة والبرهان، سواء كانت هذه الفرق ذات منهج عقديّ فاسد كالخوارج والشيعة والجهمية والمعتزلة والمرجئة والصوفية والباطنية والعلمانية، أو كانت ذات منهج دعويّ كاسد، أو كانت ذات صبغة سياسية متناحرة، المعقود عليها - جميعاً -

(١٦) انظر: «منصب الإمامة الكبرى» للمؤلف (٦٢، ٦٥، ٦٩).

جوانب الإفتراف

مع ما سُمِّي

بالسلفية الجهادية والحزبية

مختلفين شأن ما بينهما، ومنبُع الخطأ كامنٌ في التسمية واللقب، ولا يخفى أن كل عاقل يدرك أن إطلاق الاسم لا يلزم منه مطابقة المسمى ولا يغني عن حقيقته، ومن جهة أخرى فإن التعرُّض للحكم على الشيء قبل تصوُّره ومعرفة حقيقته تسرُّعٌ مظلِّمٌ لا نور معه، إذ المعلوم تعقيداً أن «الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره».

وفي جوٍّ مغمم بالضبابية سارعت أصحاب المناهج المنحرفة المحاربة للمنهج السلفي بالزخرف اللفظي إلى إصدار أحكام جائرة مستغلةً الفضاء الإعلامي لتلقي سمومها وتشوّه جمال الحق وتلبّسه بالباطل وتجمع بين منهجين مفترقين سعيًا منها لتلجّق الفساد والباطل بأهل الحق والصالح تضليلًا للأمة، واضعافًا لانتمائها لعقيدتها ومنهجها الإسلامي، كلُّما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله بنور الكتاب والسنة، والحمد لله الحفيظ المستعان، وعليه التكلان.

نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل ويثبتنا على الحق المبين بالاعتصام بحبله المتين، ويحفظنا من أعداء الإسلام والدين، وأن يوفق القائمين على الدعوة إلى الله إلى ما يحبه ويرضاه، وأن يسدّد خطاهم، ويجمعهم على التعاون على البر والتقوى والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، ويهدينا إلى الطيب من القول والصالح من العمل، والله المُوعد، وهو من وراء القصد، وهو سبحانه يهدي السبيل، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادَ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر].

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليمًا.



الولاء والبراء، فإن ذلك يدخل في عموم نهي الله تعالى عنها في قوله تعالى: ﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَأَتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ جَزَاءٍ لِمَا لَدَيْهِمْ فَجَزَوْهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يَنْتَهِم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، لذلك لا يتسابق السلفيون إلى مقاعد المجالس النيابية في النظام الديمقراطي الذي جعل فيه الحكم للشعب لعلمهم أن ذلك اعتداءٌ صريحٌ على حق الله تعالى في الحكم لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴿٦١﴾﴾ [الكهف].

تلك هي جملة من الفوارق الجوهرية التي يختلف أهل السنة السلفيون فيها عن السلفية الجهادية والحزبية التي تريد الاصطباغ بها وهي - في ذات الوقت - تتقاطع معها في مفهوم السلفية وتباينها في مصطلحاتها ومضمونها وأبعادها وأعمالها الدعوية وغيرها - كما تقدّم بعضها -.

وباختصار: فالسلفية منهجٌ ذو طابع شموليٍّ له خاصية التوسُّط والاعتدال بين المناهج الأخرى، واجتناب الجدل المذموم في الدين، ونبذ الجمود الفكري والتعصّب المذهبي، يحارب البدع ويحذّر منها، يقوم عمله الدعوي على التركيز على إخلاص العبادة لله تعالى ومتابعة النبي ﷺ والتحذير من الشرك وأسبابه ووسائله المؤدية إليه، تجتمع كلمة السلفيين وتتوحد صفوفهم تحت راية التوحيد، إذ لا وحدة إلا بالتوحيد ولا اجتماع إلا بالاتباع، وعلى ضوءهما يفهمون الواقع ويهتمون بقضايا الأمة المصرية، وعقيدتهم جازمةٌ بأن مصيرهم المستقبلي على الله تعالى، وقد تكفل به تعالى إذا ما حققوا تغيير ما بأنفسهم على وفق الشرع، وحسبهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ نَصْرُوا اللَّهَ نَصْرَكُمُ وَيُنَازِلَهُمْ أَقْدَامُكُمْ ﴿٧﴾﴾ [معدن]، ملتزمين هذا المنهج الرباني في الدعوة إلى الله تعالى بالتخلية والتحلية والتطهير والإصلاح.

لذلك كان من الظلم القاسي والخطأ البين أن يسوّى بين منهجين

لفضيلة الشيخ
لاني محمد بن علي زركوس
استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



دار الموقف

www.ferkous.com
edition@ferkous.com